Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 430-447
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.25

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Impact of investment spending on economic growth and its role in achieving social justice in Iraq for the period 2004-2020

Assistant Lecturer: Qassim Abdul Sattar Abdul Rahman
Presidency of Anbar University/Continuing Education Center
Anbar University
qasemalani@uoanbar.edu.iq

Abstract

The study of the relationship between investment spending and economic growth is determined by the success of the government in employing Iraq's financial potential to achieve growth and economic development and correct the structure of the economic structure and remove the distortions suffered by it on the one hand. Raise the level of economic growth on the other hand. Especially since oil revenues constitute the main source of investment spending, and the research starts from the premise that government investment spending can have a positive impact on increasing growth rates in the Iraqi economy. The research also aims to shed light on the reality of government investment spending in Iraq through the analysis of its indicators, and the analysis and estimation of investment spending index and its impact on economic growth for the period 2004-2020 based on theoretical and applied frameworks. The most important findings of the research is that the size of government investment

Keywords: Government spending, economic growth.

أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020

م.م. قاسم عبد الستار عبد الرحمن العاني
رئاسة جامعة الانبار/مركز التعليم المستمر
جامعة الانبار

المستخلص

تتحدد دراسة العلاقة بين الانفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي بمدى نجاح الحكومة في توظيف امكانيات العراق المالية على تحقيق النمو والتطور الاقتصادي وتصحيح هيكل البنية الاقتصادية وازالة التشوهات التي يعاني منها من جهة ورفع مستوى النمو الاقتصادي من جهة اخرى، لاسيما وان الايرادات النفطية تشكل المصدر الرئيسي للأنفاق الاستثماري، وينطلق البحث من فرضية مفادها ان الانفاق الاستثماري الحكومي يمكن ان يكون له أثر ايجابي في زيادة معدلات النمو في الاقتصاد العراقي. كما ويهدف البحث الى تسليط الضوء على واقع الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق من خلال تحليل مؤشراته، وتحليل وتقدير مؤشر الانفاق الاستثماري واثره على النمو الاقتصادي للمدة 2004-2020 بالاعتماد على الاطر النظرية والتطبيقية، واهم ما توصل اليه البحث هو ان حجم الانفاق الاستثماري الحكومي منخفض بالنسبة للأنفاق الجاري

تاريخ الاستلام: 2022/5/30	تاريخ القبول: 2022/8/7	jaes@tu.edu.iq

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 430-447
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.25

وبالتالي يقلل من شأن خلق فرص عمل من الممكن ان تخفض من معدلات البطالة وبالتالي تؤدي الى تحقيق نمو اقتصادي، وقد توصل البحث الى مجموعة من **التوصيات** اهمها انه على الحكومة ان تعطي الانفاق الاستثماري اهمية كبيرة لما لها من اثر مهم على النمو الاقتصادي من خلال زيادة تخصيصات الانفاق الاستثماري الحكومي.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي.

المقدمة

يعد الإنفاق الاستثماري الحكومي هو أحد عناصر الإنفاِق (الحقن) في الاقتصاد، وتختلف أهمية الانفاق الاستثماري الحكومي من بلد الى خر ومن زمن لأخر حسب النظام الاقتصادي وطبيعةُ البنيان الاقتصادي. وإذا ما كان البلد يتبع نظام اشتراكي فإن الإنفاق الاستثماري سيحتلُ أهميةً كبيرة على اعتبار أن الدولة في ظل هذا النظام هي المحرك الاساس في الاقتصاد لأغلب عملياته الاقتصادية بدءًا بالملكية والإنتاج وانتهاءاً بالتجارة في حين لم يكُن الأمر كذلك إذا تبني البلد لاقتصاد السوق كنظامٍ اقتصادي، كون القطاع الخاص هو المحرك الاساس للاقتصاد.

يكتسب الانفاق الاستثماري فاعليته في النمو الاقتصادي من خلال ما يستهدفه من نشاطات اقتصادية منتجة، وان الانفاق الاستثماري يكون هدفه في اغلب الاحيان انتاجيا سواء على المدى القصير او الطويل وتتحقق خاصية الانتاج للأنفاق الاستثماري عن طريق عدد من القطاعات المنتجة مثل القطاع الصناعي والزراعي وغيرها من القطاعات الاقتصادية الاخرى، حيث تؤدي زيادة الانفاق الذي يهدف الى زيادة رأس المال فيها وكذلك زيادة العمليات الانتاجية فيها الى زيادة الانتاج في الاقتصاد المحلي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ولتحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى محاور تضمن الأول منهجية البحث فيما الثاني الجانب النظري والثالث الجانب العملي واخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول: منهجية البحث

مشكلة البحث: ان عدم الاهتمام بالقطاعات الانتاجية من قبل الحكومة من خلال انخفاض النفقات الاستثمارية عليها سوف يساهم في تدهور تلك القطاعات ويقلل نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الانفاق الاستثماري الحكومي يمكن ان يكون له أثر ايجابي في زيادة معدلات النمو في الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث: تأتي أهمية لبحث في دور الانفاق الاستثماري الحكومي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في العراق وضرورة توجه الدولة الى تبني خطط استثمارية ولكافة القطاعات وذلك من اجل تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق وتحليله بالاعتماد على الاطر النظرية والتطبيقية والتي اعتمدت على بيانات من مصادر احصائية موثوقة

حدود البحث:

الحدود الزمانية: 2004-2020.

الحدود المكاني: الاقتصاد العراقي.

منهج البحث: من اجل الوصول الى هدف البحث ولاختبارِ ما جاء في فرضية البحث، اذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القياسي من خلال جمعْ البيانات وتحليلها.

هيكل البحث: تم تقسيم البحث الى محورين، خصص المحور الاول للإطار النظري للأنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي، بينما تناول المحور الثاني المحور الثاني: الإطار التحليلي للأنفاق الاستثمار والنمو الاقتصادي

المحور الثاني: الإطار النظري للأنفاق الاستثماري الحكومي والنمو الاقتصادي

اولاً. مفهوم الانفاق الاستثماري الحكومي: يتمتع الانفاق الاستثماري الحكومي بأهمية كبيرة كونه المكون الثاني للدخل بعد الاستهلاك وان تعرضه للتقلبات يؤدي الى تقلبات عديدة في الاقتصاد، وان الاستثمار الحكومي بمعناه العام (هو تيار من الانفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة مثل المصانع والآلات او الطرق وكذلك الاضافات الى المخزون مثل المواد الاولية او السلع الوسيطة او السلع النهائية والشييدات السكنية الجديدة خلال فتره منية معينة) (الزاملي، 2014: 189).

كما ويعرف بانه التخلي عن أموال يملكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفتره زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك على النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفر عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمالية عدم تحقيق هذه التدفقات) (مطر، 2009: 22)

ويعرف ايضا الانفاق الاستثماري الحكومي بانه (الاستثمارات الرأسمالية التي غالباً ما تكون على شكل تهيئة للبنية التحتية المادية والغير مادية كالطرق والجسور والمباني وتوفير الطاقة الكهربائية والصحة والتعليم ودعم الابتكار والبحث والتطوير، كما ايضا ويضم المخزون السلعي) (policies & Live, 2014: 2).

يُعد الإنفاق الاستثماري الحكومي أحد عناصر الإنفاق(الحقن) في الاقتصاد، وتختلف أهميته من بلد لآخر ومن زمن لأخر حسب النظام الاقتصادي وطبيعة البنيان الاقتصادي. وإذا ما كان البلد يتبع النظام الاشتراكي فإن الإنفاق الاستثماري الحكومي سيحتل أهميةً كبير على اعتبار إن الدولة، في ظل هذا النظام، هي المحرك الرئيس في الاقتصاد لأغلب عملياته الاقتصادية بدءً بالملكية والإنتاج وانتهاءً بالتجارة، في حين لم يكُن الأمر كذلك في ظل تبني البلد لاقتصاد السوق كنظام اقتصادي، كون القطاع الخاص هو المحرك الرئيس للاقتصاد. (الجبوري،2020: 1)

ثانياً. اهداف الانفاق الاستثماري الحكومي: هناك عدة اهداف للأنفاق الاستثماري الحكومي وهي كالاتي (العلي، 2002: 38) (الخفاجي، وجري، 2016: 295) (دائرة السياسات الاقتصادية والمالية العراقية، 2014: 7):

1. تقديم خدمات عامة للجمهور: ان الانفاق الاستثماري العام مسؤول عن تحقيق نفع عام يتمثل في اشباع رغبات المجتمع حيث توجد بعض الخدمات الضرورية للمجتمع يعزف القطاع الخاص عن تقديمها بسبب ارتفاع تكاليفها مع انخفاض وتأخر عوائدها ونظرا لأهمية هذه الخدمات تقوم الدولة بتهيئتها من اجل تحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية للمجتمع.
2. تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية: اذ تقوم الدولة بتوجيه الاستثمارات الى ذلك القطاع وتقديم كافة التسهيلات التي من شأنها ان تؤمن الاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتنمية ذلك القطاع فيرتفع من جراء ذلك اداؤه وتزداد عوائده ويشهد تطوير في خدماته ومنتجاته كما ونوعا.
3. تطوير رأس المال البشري: يسعى الانفاق الاستثماري الحكومي الى تنمية وتطوير العنصر البشري بصفته رأسمال حقيقي وسر تقدم وازدهار الدول ووسيلة لتعزيز الاقتصاد من خلال تطوير قطاع التعليم.

4. تطوير التجارة الخارجية: يؤدي الانفاق الاستثماري الحكومي دورا اساسيا في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة اذ يؤدي توفر البنية التحتية الى تخفيض تكاليف الانتاج ومن ثم تدني تكلفة الوحدة المنتجة مما يؤدي الى زيادة الصادرات التي تؤدي الى تنشيط التجارة الخارجية، اذ تعد التجارة الخارجية القناة الرئيسية التي تجري من خلالها تصدير المنتجات المحلية الامر الذي يؤدي الى زيادة موارد الاقتصاد وتنشيط قطاعاته المختلفة
5. محاربة الفقر وتوفير فرص عمل: يهدف الانفاق الاستثماري الحكومي الى محاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل، ان انشاء وتهيئة السدود والجسور والمستشفيات والجامعات يكون له أثر كبير على مستوى الاستخدام اذ يؤدي الى خلق وضائف جديدة ومن ثم تشغيل اعداد كبيرة من العاطلين مع دفع رواتب واجور الذي بدوره يؤدي الى توليد الدخول ورفع المستوى المعاشي للأفراد. وايضا عن طريق الاهتمام بالريف اذ ان اغلب الفقراء هم من سكان الريف وكلما تم خلق فرص عمل في الريف بين الأثر وبصورة سريعة على معدلات البطالة.
6. تطوير الناتج الحقيقي: يؤدي الانفاق الاستثماري الحكومي دورا مهما واساسيا في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الامر الذي يغري المشاريع الخاصة للقيام باستثمارات جديدة تكون ارباحها مشتقه من عمليات الاستثمار الحكومي سواء يأتي ذلك من تجهيز المشاريع الحكومية بالسلع والمواد الانشائية والخدمات ام بإنتاج قدر اكبر من السلع والخدمات الاستهلاكية لسد الزيادة الحاصلة في الطلب عليها اذن تنفيذ هذا المنهاج الاستثماري الحكومي يشجع المشاريع المحلية على زيادةِ عملياتها الانتاجية ومواصلة الاستثمار بسهولة اكبر ومن ثم حصول زيادة في الناتج الحقيقي.

ثالثاً. انواع الانفاق الاستثماري الحكومي: ويسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري، حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات الخاصة برأس المال، لهذا يمكننا ذكر بعض القطاعات المعنية: المحروقات، الصناعات التحويلية، المناجم والطاقة، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية. ويتوزع كل قطاع إلى قطاعات فرعية التي تتجزأ بدورها إلى أنشطة محددة، هذه الأخيرة تعتبر ميدانا ضمن النشاط الاقتصادي الوطني يمكن تشخيصه بحيث يتميز بخصائص ويمكن تعيينه بدقة ويخضع توزيع الاعتمادات على الفروع والأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي. ويمكن تقسيم الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى نوعين هما (الكبيسي، وحسن، 2014: 281):

1. **الانفاق الاستثماري الحكومي المباشر:** ويتكون هذا النوع في مختلف فروع الإنتاج ويتمثل في إقامة المشاريع الصناعية والزراعية... إلخ، والتي يترتب عليها سلع وخدمات حاصل إنتاجها يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي، كما تساهم في الضغوط التضخمية من خلال زيادة العرض الكلي وزيادة الصادرات، مما يعزز الميزان التجاري في ميزان المدفوعات.
2. **الانفاق الاستثماري الحكومي غير المباشر:** ويتمثل في المبالغ المخصصة لإقامة الهياكل الأساسية والبنى أو (التنمية) الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحتاج الحكومة لإقامتها إلى مدة زمنية طويلة، لذا يقع عبئها على الحكومة وليس على القطاع الخاص.

رابعاً. مفهوم النمو الاقتصادي: يمثل النمو الاقتصادي مقدار الزيادة الحاصلة في إنتاج السلع والخدمات خلال مدة محددة، ولكي يكون أكثر دقة، فيجب أن يستبعد القياس آثار التضخم ويعرف ذلك بـ "النمو الحقيقي" للناتج المحلي الإجمالي للبلد. بحسب موقع "ذا بلانس" للتقارير المالية والاقتصادية.

تشكل اتجاهات تطور الناتج المحلي الإجمالي في أي بلد أساس التقدم الحاصل في الاقتصاد وذلك من خلال ما يتم تحقيقه من معدلات نمو حقيقية تعكس نجاح السياسة الموضوعة والإجراءات المتبعة للنهوض بالواقع الاقتصادي في البلد، فإن الناتجْ المحلي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات النهائية التامة الصنع المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلاد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة أو ما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما كالصناعة والزراعة لذا فإنه يعد من أكثر المعايير شمولا لقياس مجمل انتاج الدولة من السلع والخدمات (ساملسون ونورد هاوس، 2006: 451).

خامساً. اهداف النمو الاقتصادي: كل دولة من دول العالم تسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي لما لهُ من اثار كبيرة لكل بلد من حيث الحفاظ على استقرار الأسعار وتحسين رفاهية افراد المجتمع وهناك العديد من الاهداف تخص النمو الاقتصادي وهي (سلاطني، 2014: 107) (عوايشية وناصر، 2016: 83) (زغير، 2017: 4) (خشيب، بدون سنة نشر، 9) (الانسة، 2016: 59)

1. دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرامج الاقتصادية والاجتماعية تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعليات الاقتصادية والاجتماعية.
2. دفع قطاع الاشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق وذلك من خلال تطوير كل القطاعات الإنتاجية مما يؤدي ذلك الى زيادة انتاج البلد.
3. تحسين المستوى الصحي للسكان وإ عطاء دفعه قويه للقطاع الصحي من خلال جلب الأجهزة المتطورة والأدوية الفعالة مما يؤدي ذلك الى تحسن المستوى الصحي في البلد.
4. مواصلة الجهود الرامية الى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
5. النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للأعلام والاتصال.
6. التأكيد على أهمية التعليم العالي وتوسيع قاعدته.
7. دعم الامن والحماية المدنية من خلال اعطائهم المزيد من الحوافز المادية التي تبغيهم على مستوى عالي من الرفاهية.
8. تدعيم البنى التحتية من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية او الأجنبية التي تؤدي الى تطوير المنشأة الخدمية والاقتصادية للبلد.
9. محاربة البطالة وذلك من خلال زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي ذلك الى تحسن المستوى المعاشي لكافة افراد المجتمع.
10. تحسين أداء مستوى النمو من خلال العمل على رفع زيادة الانفاق الحكومي مما يؤدي ذلك الى تحسن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبلد.
11. زيادة منافسة المؤسسات مثل المصارف الحكومية العامة وتحسين المصارف الخاصة مما يؤدي ذلك الى جعل هذهِ المؤسسات إعطاء فرص من خلال منح الافراد القروض مما يشجع على خلق فرص عمل لهم.
12. القضاء على الفقر وزيادة القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين من خلال خلق فرص عمل قادرة على رفع مستواهم المعاشي وكذلك يتوجب على الحكومة خلق رواتب للطبقة الفقيرة من خلال الرعاية الاجتماعية مما يكفل لهم الرفاهية.

13. توجية هذهِ الاستثمارات الى المشروعات الاستثمارية في العديد من الأنشطة مما يؤدي هذهِ الاستثمارات الى خلق العديد من فرص العمل وتشجع القطاع الخاص وتعين العديد من الخريجين في هذهِ الأنشطة.
14. ان تكون هذهِ المشروعات متكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي.
15. الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات اقتصادية او اجتماعية.
16. الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإ عادة الاعتبار للنسيج العمراني.
17. احداث تغير هيكلي في هيكل الناتج ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات
18. العمل على تحسن مستوى المعيشة والمزيد من الرفاهية لحياة افضل.

سادساً. أهمية النمو الاقتصادي: تبرز أهمية النمو الاقتصادي من خلال ما يحققهُ وما يؤديهِ من أدوار لها الأثر الكبير في ألاقتصاد القومي فهو يؤدي الى تحسن المستوى المعاشي لكافة الافراد في المجتمع والى تحسن رفاهيتهم لذا فأن أهمية النمو الاقتصادي تأتي من (بولحية، 2016: 93) (خشيب، بدون سنة نشر، 15) (زغير، 2017: 3) (خفاجة، 2013: 42):

1. يؤدي الى تحسن المستوى المعيشي للأفراد بسبب زيادة اشباع الحاجات الإنسانية وخاصة الحاجات الأساسية.
2. زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
3. يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
4. يؤدي الى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائما في الدخل الفردي عبر فترة ممتدة من الزمن زيادة مستمرة في الناتج القومي من خلال تطوير المشاريع الإنتاجية مما يؤدي ذلك الى زيادة الإنتاج وبالتالي سوف يؤدي ذلك الى زيادة مستمرة في الناتج القومي.

المحور الثالث: الإطار التحليلي للأنفاق الاستثمار والنمو الاقتصادي

اولاً. الانفاق الاستثماري الحكومي العراقي بعد عام 2003: يعد مؤشر الانفاق الحكومي من الدلائل التي تظهر مقدار التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي الكلي وهو ما يتمثل في الانفاق الاستثماري وبعض جوانب الانفاق الاستهلاكي ضمن سياسات معينة في النشاط الاقتصادي ويرتبط هذا الانفاق في معظم الاحيان بعلاقة طردية موجبة مع حجم النمو الاقتصادي كونه في الشكل الاستهلاكي يكون الطلب الحكومي جزءً فعالا واساسيا في الطلب الكلي ومن جانب اخر يسهم برفع مستوى الطلب الخاص المكون الاخر من الطلب الكلي عن طريق دفع الرواتب والاجور والاعانات الاجتماعية وغيرها وبالتالي تنجلي العلاقة الطردية المشار اليها في تحفيز الطلب الكلي، فالاستثمار والإنتاج والاستخدام والطلب على عناصر الإنتاج ثم ارتفاع عوائدها بعدها يرتفع الطلب الكلي من جديد وهذا ما يسمى اقتصاديا (اثر المُضاعف) (قصي وعدنان، 2019: 91)

يتضح من ذلك ان الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلالٍ هيكلي أفقده القدرةَ على الاتساق والتوازن والذي يعد مؤشر ضعف في إطار التنسيق بين السياسات الاقتصادية الثلاث الكبرى (النقدية والمالية والتجارية) فضلا عن السياسات الفرعية الاخرى، الامر الذي ادى الى فقدان تلك السياسات فاعلية ادواتها في تحقيق الاستقرار ودفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام.

بالرغم من ان حجم الواردات المتحققة من مبيعات النفط وألتي قابلها حجم إنفاق عام يوازي تلك الايرادات الا ان الارباك الشديد واضح على عمل السياسة المالية الحكومية بسبب ضعف التنسيق

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 430-447
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.25

بين فاعلية تلك السياسات المتبعة لذلك لم يشهد العراق نهضة تنموية توازي ذلك التوسع الأنفاقي ومن خلال الجدول (1) نلاحظ تطور النفقات العامة بشكلها المجمل بالإضافة الى ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية الحكومية خلال مدة الدراسة.

الجدول (1): تطور النفقات الاستثمارية في العراق للمدة 2004-2020 (مليون دينار)

السنوات	النفقات العامة	الانفاق الاستثماري	نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام %
2004	32117491	305116	0.9%
2005	26375175	3903526	14.80%
2006	38806679	6209069	16.00%
2007	39031232	9121371	23.60%
2008	59403374	20315954	34.20%
2009	55589721	9648658	17.35%
2010	70134201	15553341	22.17%
2011	78757667	17832113	22.64%
2012	105139575	29350952	27.90%
2013	119127556	40380750	33.90%
2014	112192126	35450453	31.60%
2015	70417515	18584676	26.40%
2016	73571003	18408200	25.02%
2017	75490115	16464500	21.81%
2018	80873189	17865000	17.09%
2019	111723523	24422600	21.85%
2020	76154387	32089	0.9%

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، نشرات لسنوات مختلفة (2004-2020)

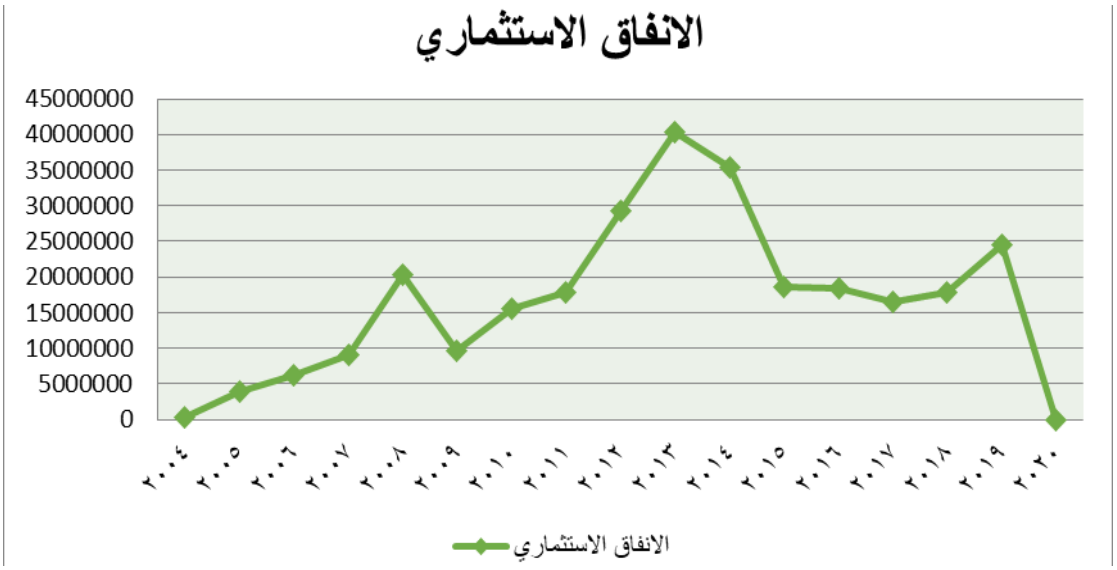

الشكل (1): يوضح تطور الانفاق الاستثماري خلال المدة 2004-2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

من خلال الجدول (1) نلاحظ ان الانفاق الاستثماري بلغ عام 2004 (305116) مليون دينار ثم اخذ بالارتفاع حتى عام 2008 حيث بلغ (20315954) وسبب هذا الارتفاع يعود الى توجه الحكومة نحو اقامة مشاريع استثمارية جديدة وتوسع القائم منها، اما في عام 2009 فنلاحظ انخفاض الانفاق الاستثماري ليصل الى (9648658) وبمعدل نمو سالب بلغ (52.50-%) وسبب هذا الانخفاض يعود الى انعكاسات الازمة العالمية في تلك الفترة والتي ادت الى قيام السلطة المالية باتباع سياسة مالية انكماشية، هدفها تقليص حجم الانفاق العام. ويلاحظ زيادة النفقات العامة خلال الاعوام (2010-2013)، وتأتي تلك الزيادة نتيجة الزيادة في اغلب فقرات الموازنة العامة، فيما شهدت النفقات العامة تراجعا خلال عامي (2014-2015) اذ بلغت (112192126) مليون دينار و (70417515) مليون دينار على التوالي بسبب انخفاض اسعار النفط، وسبب ذلك يعود الى انخفاض الانفاق التشغيلي والاستثماري، فقد تراجع الانفاق الاستثماري عام 2015 ليبلغ (185484676) مليون دينار وبنسبة من النفقات العامة بلغت (26.39%) مقارنة بعام 2014 اذ بلغت النفقات الاستثمارية ما يقارب (35450453) مليون دينار وبنسبة مساهمة في النفقات العامة بلغت (31.60%)، وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية التي سببت انخفاضا كبيرا في الايرادات النفطية الذي ترافق مع زيادة الانفاق العسكري الذي شهدتها الساحة السياسية والامنية غير المستقرة اصلا، فضلا عن سياسة ترشيد الانفاق التي اتبعتها الحكومة من اجل السيطرة على حجم النفقات المتزايدة، لكن سرعان ما عادت النفقات العامة الى الارتفاع خلال الاعوام (2016-2018) اما عن الانفاق الاستثماري فقد تراجع فيما يقارب (21.81%) وكذلك الزيادة في النفقات العسكرية من اجل مواجهة الاحداث الامنية التي تعرضت لها المحافظات العراقية، الامر الذي سبب زيادة في النفقات العامة، اما في عام 2019 فقد بلغت النفقات الاستثمارية (24422600) مليون دينار وبنسبة من النفقات العامة بلغت (21.5%)، وفي عام 2020 تراجعت النفقات العامة بشكل كبير بسبب اجتياح فيروس كورونا للعام وانخفاض اسعار النفط العالمية لتبلغ (76154387) مليون دينار وكان الانفاق الاستثماري قد بلغ (32089) مليون دينار وبنسبة من النفقات العامة بلغت (4.2%)

ثانياً: مؤشرات النمو الاقتصادي.

الناتج المحلي الاجمالي:

تشكل اتجاهات تطور الناتج المحلي الإجمالي في أي بلد أساس التقدم الحاصل في الاقتصاد وذلك من خلال ما يتم تحقيقه من معدلات نمو حقيقية تعكس نجاح السياسة الموضوعة والإجراءات المتبعة للنهوض بالواقع الاقتصادي في البلد، فإن الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات النهائية التامة الصنع المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلاد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة أو ما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما كالصناعة والزراعة لذا فإنه يعد من أكثر المعايير شمولا لقياس مجمل انتاج الدولة من السلع والخدمات (ساملسون ونورد هاوس، 2006: 451).

الجدول (2) الناتج المحلي مقاساً بالنفقات العامة وكما في ادناه:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 430-447
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.25

الجدول (2): الناتج المحلي الاجمالي مقاسا بالنفقات العامة في العراق للمدة 2004-2020 (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل التغير السنوي %
2004	53235358	
2005	73533598	38.12%
2006	95587954	29.99%
2007	111455813	16.60%
2008	157026061	40.88%
2009	130643200	16.80-%
2010	162064565	24.05%
2011	217327107	34.09%
2012	254225490	16.79%
2013	273587529	7.61%
2014	266420384	2.62%
2015	199715699	25.03%
2016	203836832	2.08%
2017	225995179	10.85%
2018	245378241	8.57%
2019	266190232	6.02%
2020	19887478	25.98%

المصدر: البنك المركي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، نشرات لسنوات (2004-2020)

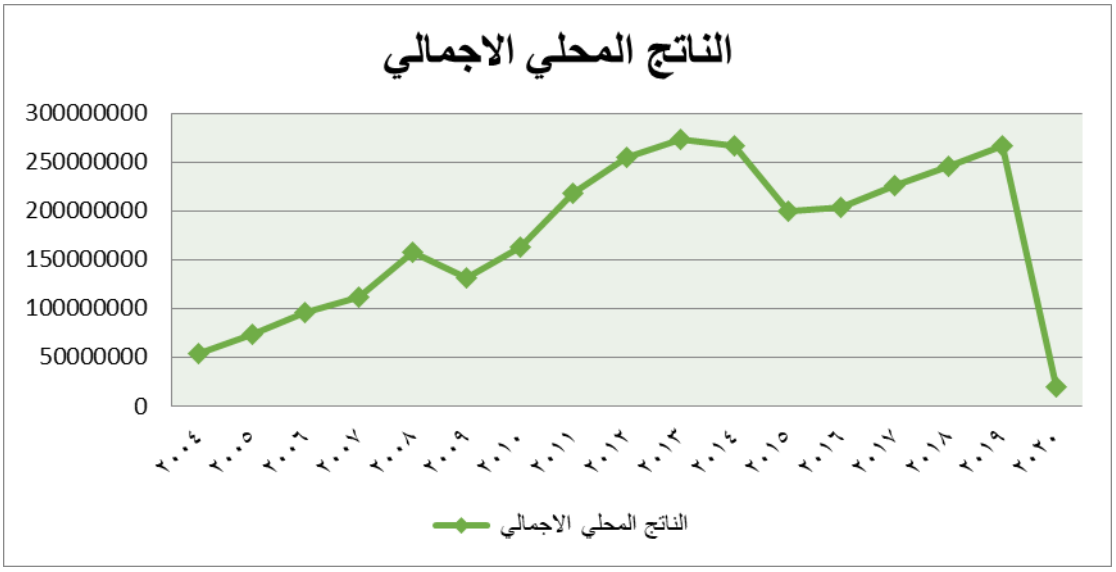

الشكل (2): الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع التدريجي خلال الاعوام (2004-2017) اذ بلغ في عام 2004 (53235358) مليون دينار واستمرت هذه الزيادة الى ان وصلت عام 2008 الى

(157026061) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (40.88%)، ويعود سبب هذا الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وزيادة الايرادات النفطية، وواصل الناتج المحلي الاجمالي في الارتفاع حتى بلغ عام (2013) ما يقارب (273587529) مليون دينار، لينخفض الناتج المحلي الاجمالي حلال عام 2014و2015 حيث بلغت (266420384) مليون دينار و(199715699) وبمعدل نمو سالب بلغ (2.26-%) و(25.03-%)، ويعود هذا التراجع الى انخفاض الانفاق الاستثماري والجاري نتيجة العمليات العسكرية ضد المجاميع الارهابية (داعش) وما رافقها من انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية وانخفاض الايرادات النفطية، وهذا هو حال الاقتصادات التي تغلب فيها صفة الريعية ومنها العراق، ثم عاد الناتج المحلي الاجمالي الى الارتفاع حلال العام 2016 حيث بلغ (203836832) مليون دينار، لتستمر هذه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي حتى عام 2019 حيث بلغت (266190232) مليون دينار وتعود اسباب هذه الزيادة الى انخفاض الانفاق العسكري واستعادة العراق لمكانته في الاسواق النفطية وانتاج كميات كبيرة من النفط، اذ ان ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية كان له تأثير ايجابي على تحسن ورفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، لينخفض الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2020 حيث بلغ (19887478) وترجع اسباب هذا الانخفاض الى الصدمة المزدوجة التي تعرض لها العراق من خلال انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية فضلا عن اجتياح فيروي كورونا للعام اجمع هذه الاسباب ادت الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثاً. العلاقة بين الانفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي: ان العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والنمو الاقتصادي من المعتاد ان تكون علاقة طردية موجبة لما نلاحظه من تطور في النمو الاقتصادي عند زيادة حجم الانفاق الاستثماري الحكومي وعليه نلاحظ في الجدول رقم (3) تطور الانفاق الاستثماري الحكومي يقاله النمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الاجمالي

الجدول (3): تحليل وتبيين العلاقة بين الانفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنوات	الانفاق الاستثماري	الناتج المحلي الاجمالي
2004	305116	53235358
2005	3903526	73533598
2006	6209069	95587954
2007	9121371	111455813
2008	20315954	157026061
2009	9648658	130643200
2010	15553341	162064565
2011	17832113	217327107
2012	29350952	254225490
2013	40380750	273587529
2014	35450453	266420384
2015	18584676	199715699

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 430-447
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.25

السنوات	الانفاق الاستثماري	الناتج المحلي الاجمالي
2016	18408200	203836832
2017	16464500	225995179
2018	17865000	245378241
2019	24422600	266190232
2020	32089	19887478

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، نشرات لسنوات مختلفة (2004-2020)

الشكل (3) يبين العلاقة البيانية بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2004-2020 كما ونلاحظ بيانيا في الشكل (3) تطور المؤشرين الانفاق الاستثماري الحكومي مع الناتج المحلي الاجمالي ونلاحظ ان هناك علاقة طرية موجبة بين هذين المؤشرين

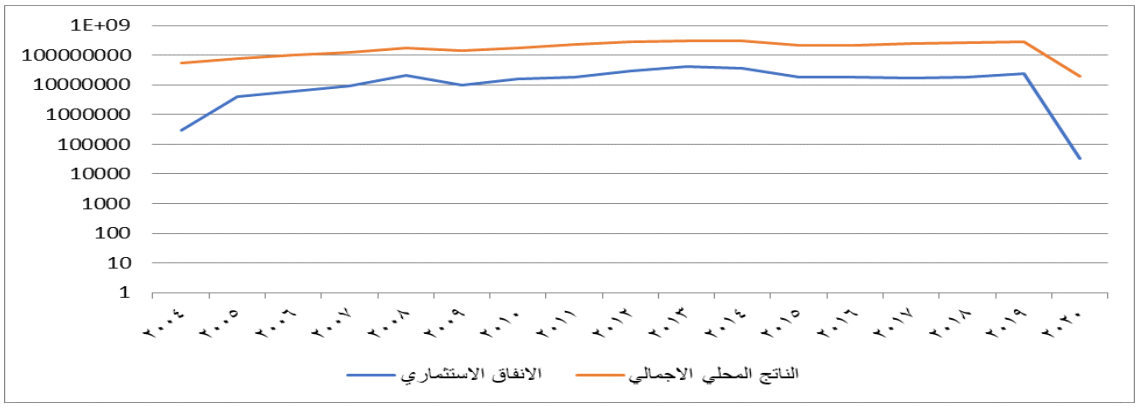

الشكل (3): بين الانفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

نلاحظ من الجدول (3) والشكل البياني (3) العلاقة بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي حيث نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي حيث ان كلما تزداد معدلات الانفاق الاستثماري نلاحظ ايضا الزيادة في معدلات الناتج المحلي الاجمالي، وذلك لان الانفاق الاستثماري يعمل على بناء وتشييد المصانع وانشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على جذب عدد كبير من العاملين بما يساعد بشكل كبير على تقليل البطالة وزيادة الرفاهية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي، حيث نلاحظ ان الانفاق الاستثمار لعام 2004 بلغ (305116) مليون دينار وكما ان الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام بلغ (53235358) مليون دينار، ليبدأ الانفاق الاستثماري بالازدياد حتى عام 2019 حيث بلغ (17865000) مليون دينار، كما قابله ايضا زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وبنفس المستويات واستمر بالارتفاع حتى عام 2019 حيث بلغ (266190232) مليون دينار.

لينخفض الانفاق الاستثمار خلال العام 2020 انخفاضاً كبير حيث انخفض الى (32089) مليون دينار، وان هذا الانخفاض جاء نتيجة تفشي فيروس كورونا في جميع انحاء العالم وتوقف جميع المصانع عن العمل، وانخفاض كبير في اسعار النفط العالمية واعتماد العراق على النفط كمورد اساس ادى الى وضع العراق موضع اقتصادي خطير، حيث عمل العراق على تقليل الانفاق

الاستثماري بشكل كبير كواحدة من الاجراءات المتبعة لتفادي هذه الازمة، بالقابل انخفض ايضا الناتج المحلي الاجمالي ليصبح (19887478) مليون دينار.

رابعاً. تحليل نتائج النموذج القياسي المستخدم في بيان أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي:

1. **اختبار السكون** هناك عدة اختبارات يمكن من خلالها معرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية المحددة في البحث ساكنة أو غير ساكنة ولعل من أشهر هذه الاختبارات هو اختبار فيلبس بيرون P-P واختبار ديكي فوللر المطور ADF وكذلك معرفة رتبة تكامل السلسلة الزمنية، وكما في الجدول (4).

الجدول (4): نتائج اختبار السكون لمتغيرات البحث عند المستوى الأصلي

اختبار فيلبس – بيرون									
	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
Variable	t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob	
LY	-1.3662	0.5937	n0	-0.4893	0.9818	n0	-0.4028	0.5349	n0
LX	-1.5016	0.5268	n0	-0.9692	0.941	n0	-0.4427	0.5192	n0
اختبار ديكي فوللر المطور									
LY	-1.2323	0.6557	n0	-0.6025	0.9755	n0	-0.4028	0.5349	n0
LX	-1.3497	0.6015	n0	-1.0618	0.9275	n0	-0.4427	0.5192	n0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

- تعني العلامة (*) معنوي إجصائياً عند المستوى (0.10).
- وتعني (no) عدم المعنوية.

يتضح من خلال الجدول (4) أن متغيرات السلسلة الزمنية غير ساكنة عند المستوى الأصلي بحسب اختباري فيلبس بيرون P-P وديكي فوللر المطور ADF وسيتم أخذ الفرق الأول لها وكما في الجدول (5).

الجدول (5): نتائج اختبار السكون لمتغيرات البحث عند الفرق الأول

اختبار فيلبس – بيرون									
	With Constant			With Constant & Trend			Without Constant & Trend		
Variable	t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob		t-Statisti	Prob	
d(LY)	-8.016	0.000	***	-8.5689	0.000	***	-8.0623	0.000	***
d(LX)	-8.0116	0.000	***	-8.8283	0.000	***	-8.0623	0.000	***
اختبار ديكي فوللر المطور									
d(LY)	-8.016	0.000	***	-8.471	0.000	***	-8.0623	0.000	***
d(LX)	-8.0116	0.000	***	-8.6007	0.000	***	-8.0623	0.000	***

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

- تعني العلامة (***) معنوي عند مستوى (0.01)، وتعني العلامة (**) معنوي عند مستوى (0.05).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 430-447
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.25

من خلال الجدول (5) أن متغيرات السلسلة الزمنية أصبحت مستقرة عند الفرق الأول وحسب اختبار فيلبس بيرون P-P واختبار ديكي فوللر المطور ADF أي إن السلسلة متكاملة من الدرجة (1).

2. **التقدير الأولي لنموذج ARDL لمتغيرات البحث:** يلاحظ من خلال الجدول (6) نتائج التقدير الأولي لنموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة ARDL لمتغيرات البحث وكما يأتي:

الجدول (6): نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL لمتغيرات البحث

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LY (-1)	0.534318	0.074143	7.206617	0
LY (-2)	1.07E-13	0.035883	2.97E-12	1
LY (-3)	3.01E-13	0.035883	8.38E-12	1
LY (-4)	0.178481	0.03661	4.875202	0
LX	0.374572	0.009927	37.73263	0
LX (-1)	-0.19163	0.026885	-7.12789	0
C	2.441591	0.586343	4.164102	0.0001
R-squared	0.94	Mean dependent var		18.86654
squared Adjusted R	9.205	S.D. dependent var		0.662143
S.E. of regression	0.068781	Akaike info criterion		-2.41285
Sum squared resid	0.26966	Schwarz criterion		-2.17672
Log likelihood	84.21116	Hannan-Quinn criter.		-2.31983
F-statistic	963.5854	Durbin-Watson stat		0.939992
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

تشير نتائج التقدير الأولي للنموذج من خلال الجدول (6) إن معامل التحديد R-squared بلغ (0.94) أي إن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة (94%) في حين أن (6%) تدخل ضمن حد الخطأ وأن قيمة اختبار F-statistic قد بلغت (963.5854) وبمستوى احتمالية معنوي أقل من (1%) مما يعني معنوية النموذج المستخدم في تقدير علاقة الأجل الطويل والأجل القصير هذا من جانب، ومن جانب آخر بلغ معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared (0.95)، وحسب منهجية ARDL تم إختيار النموذج (1, 4) حسب معايير اختبار فترة الإبطاء (HQ , BIC , AIC) إذ يتم إختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير كما في الملحق (4) وفي الشكل الآتي:

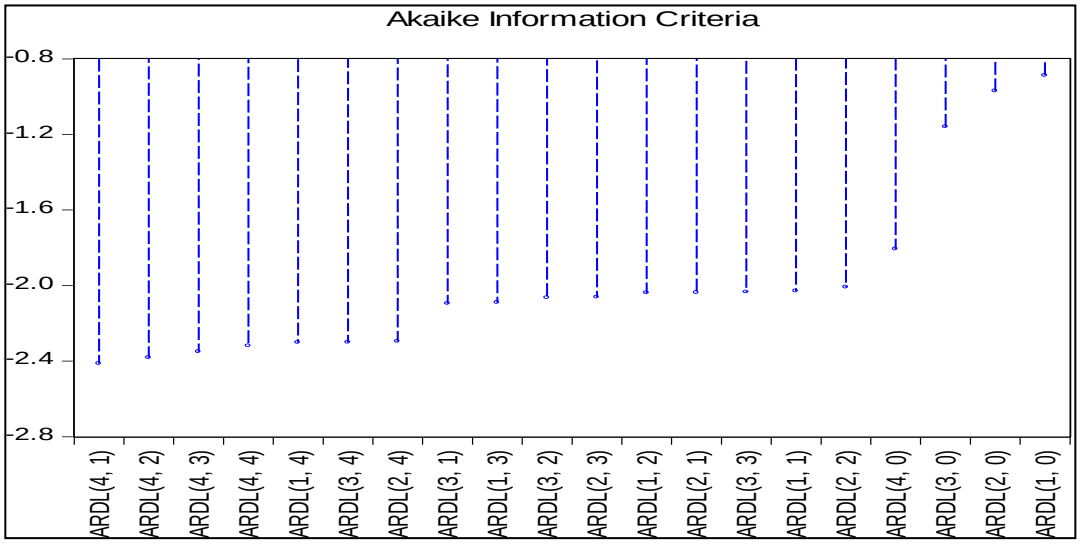

الشكل (4): نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (AIC)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

3. **نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين متغيرات البحث:** حتى يتم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث يتم حسابة قيمة F فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من الجدولية نرف فرضية العدم H0 والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات والعكس بالعكس إذا كانت الجدولية أكبر من المحتسبة وكما في الجدول رقم (7):

الجدول (7): نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL للعلاقة بين متغيرات البحث

Test Statistic	Value	K
F-statistic	25.0545	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.50%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

يتضح من خلال الجدول (7) أن قيمة (F) المحتسبة قد بلغت (25.05) وهي أكبر من الحد الأعلى عند مستوى الدلالة (10%) هذا يعني وجود علاقة تكامل مشتراك بين متغيرات البحث بالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك.

4. **تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:** بعد إجراء اختبار السكون للسلسلة الزمنية وإجراء اختبار التقدير الأولي لنموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة واختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمستقل يتم الآن تقدير

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 430-447
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.25

معلمات الأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ والتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل وكما الجدول رقم (8):

الجدول (8): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
D (LY (-1))	-0.17848	0.03661	-4.8752	0.000
D (LY (-2))	-0.17848	0.03661	-4.8752	0.000
D (LY (-3))	-0.17848	0.03661	-4.8752	0.000
D (LX)	0.374572	0.009927	37.73263	0.000
CointEq (-1)	-0.2872	0.051015	-5.62975	0.000
(Cointeq = LY - (0.6370*LX + 8.5013				
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
LX	0.636975	0.044911	14.18293	0.000
C	8.501321	0.734888	11.56819	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

تشير نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الجدول (8) إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) وبين المتغير المستقل (الانفاق الاستثماري) وكما تبينهُ معلمة تصحيح الخطأ البالغة (-0.2872) بأنها سالبة ومعنوية عند مستوى احتمالية أقل من (1%) هذا يعني إن الاختلال في الأجل القصير يمكن تعديلهُ على الأجل الطويل.

وتشير نتائج الجدول (8) إلى وجود علاقة تكامل مشترك معنوية في الأجل القصير عند مستوى دلالة أقل من (1%) بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) وبين المتغير المستقل (الانفاق الاستثماري)، أما في الأجل الطويل فتشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات البحث وهي علاقة موجبة عند مستوى معنوي وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية بأنَّ هناك علاقة طردية موجبة بين النفقات الاستثمارية والناتج المحلي الاجمالي إذ أن زيادة النفقات الاستثمارية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.63%).

5. اختبار سلامة النموذج من المشاكل القياسية

❖ **اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH):** يبين الجدول (9) أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين في حد الخطأ أي إن تباين الأخطاء متجانس بالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، لأن قيمة الاحتمالية لاختبارF غير معنوية وكما يأتي:

الجدول (9): نتائج اختبار ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.002052	Prob. F (1,61)	0.964
Obs*R-squared	0.002119	Prob. Chi-Square (1)	0.9633

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

❖ **اختبار الارتباط الذاتي لمتسلسل LM**: يبين الجدول (10) أن قيمة الاحتمالية لاختبارF بلغت (0.35) وغير معنوية وأكبر من مستوى الدلالة (5%) أي إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وكما يأتي:

الجدول (10): اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.359095	Prob. F (2,61)	0.6998
Obs*R-squared	0.779652	Prob. Chi-Square (2)	0.6772

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. ان دراستنا لأثر النفقاتِ العامة بصفة اجمالية في النمو الاقتصادي من خلال قناة الناتج المحليّ الاجماليّ تبين ان هناك أثر ايجابي للأنفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي
2. هناك العديد من الاسباب الداخلية والخارجية اثرت على النمو الاقتصادي بعد عام 2004 خاصة بعد غلق المصانع والمعامل مما ادى الى تراجع النمو.
3. انخفاض حجم الانفاق الاستثماري يقلل من شان خلق فرص عمل من الممكن ان تخفض من معدلات البطالة وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي
4. ان احادية الاقتصاد العراقي ادت الى ضعف تحقيق النمو الاقتصادي، اذ اصبحت القطاعات الاقتصادية الاخرى شبه متوقفة عدا القطاع النفطي الذي يمثل النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي.
5. تشير نتائج الجدول (8) إلى وجود علاقة تكامل مشترك معنوية في الأجل القصير عند مستوى دلالة أقل من (1%) بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) وبين المتغير المستقل (الانفاق الاستثماري)، أما في الأجل الطويل فتشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات البحث وهي علاقة موجبة عند مستوى معنوي وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية بأنَّ هناك علاقة طردية موجبة بين النفقات الاستثمارية والناتج المحلي الاجمالي إذ أن زيادة النفقات الاستثمارية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.63%)

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة وضع خطط تنموية خمسية او عشرية من اجل التصرف بالمبالغ المخصصة للأنفاق الاستثماري كون المشاريع الاستثمارية غالبا ما تكون طويلة المدى.
2. ضرورة اعطاء اهمية أكبر للأنفاق الاستثماري بخاصة الانتاجي منه للسلع الاستراتيجية والتي يمكن ان يتوفر فيها ميزة نسبية أكبر للمنتج المحلي بما يمكنه من المنافسة في الاسواق المحلية والدولية.
3. ضرورة التقليل من الاسراف في توزيعِ الاعتماداتِ المالية في النشاطات الاقتصادية غير المنتجة.
4. ايجاد وتوفير المناخ الملائم والمناسب للاستثمار المحلي والاجنبي وبما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل مع التركيز على توجيه الاستثمار الى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية (كثيفة العمل) تكون قادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة.

المصادر

1. الانسة، 2016، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، الجزائر
2. بولحية، الطيب، 2016، التحليل الاقتصادي الكلي، بدون سنة نشر، جامعة محمد الصديق بن يحيى،جيجل، الجزائر
3. خشيب، جلال، بدون سنة نشر، النمو الاقتصادي، www.alukah.net
4. خفاجة، امل حمدان، 2013، إثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، كلية التجارة، غزة.
5. الخفاجي، سمير سهام داود، وجري، وديان وهيب، 2016، كفاءة الانفاق الاستثماري العام وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2013، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد- مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، العدد 97، المجلد 23
6. الزاملي، دعاء، 2014، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية
7. زغير، اكتفاء عذاب، 2017، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق، وزارة التخطيط دائرة القطاعات الاقتصادية
8. سلاطني، هاجر، 2014، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر
9. العلي، عادل فليح، 2002، المالية العامة والتشريع المالي، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة الموصل
10. عوايشة، بلال، وناصر، فاطمة، 2016، اصلاح الادارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تبسة، الجزائر.
11. قصي، همسة، وعدنان، عمر، 2019، الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق وأثره في معالجة البطالة بعد عام 2003، مجلة العلوم الاسلامية، جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال، العدد 22.
12. مطر، محمد، 2009، ادارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان – الاردن –ط5
13. وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد ي العراقي لعام 2014.
14. الجبوري، حامد عبد الحسين، 2020، الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق قراءة في الاولويات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية
15. الكبيسي، محمد صالح سلمان، وحسن، نظال قادر، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد78، 2014
16. ساملسون، بول ونورد هاوس 2006، علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان داشرون، بالتعاون مع شركة ماكجروهل، بيروت.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 430-447
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.25

ملحق (1)

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
4	84.21116	-2.41285	-2.17672	-2.31983	0.98921	ARDL (4, 1)
3	84.21165	-2.38161	-2.11175	-2.2753	0.989017	ARDL (4, 2)
2	84.21221	-2.35038	-2.04679	-2.23078	0.988818	ARDL (4, 3)
1	84.21286	-2.31915	-1.98183	-2.18626	0.988611	ARDL (4, 4)
16	80.65874	-2.30184	-2.06571	-2.20881	0.987943	ARDL (1, 4)
6	82.58947	-2.29967	-1.99608	-2.18007	0.988236	ARDL (3, 4)
11	81.47349	-2.29605	-2.02619	-2.18974	0.988036	ARDL (2, 4)
9	73.05838	-2.09557	-1.89318	-2.01584	0.984974	ARDL (3, 1)
17	72.87084	-2.08971	-1.88732	-2.00998	0.984886	ARDL (1, 3)
8	73.08353	-2.06511	-1.82898	-1.97209	0.984722	ARDL (3, 2)
12	72.97829	-2.06182	-1.82569	-1.9688	0.984672	ARDL (2, 3)
18	70.23472	-2.03859	-1.86992	-1.97214	0.983866	ARDL (1, 2)
14	70.21223	-2.03788	-1.86922	-1.97144	0.983855	ARDL (2, 1)
7	73.11203	-2.03475	-1.76489	-1.92844	0.984463	ARDL (3, 3)
19	68.90396	-2.02825	-1.89332	-1.97509	0.983461	ARDL (1, 1)
13	70.25433	-2.00795	-1.80555	-1.92821	0.983598	ARDL (2, 2)
5	63.81792	-1.80681	-1.60442	-1.72708	0.979943	ARDL (4, 0)
10	42.10944	-1.15967	-0.99101	-1.09323	0.961144	ARDL (3, 0)
15	35.02256	-0.96946	-0.83453	-0.9163	0.95232	ARDL (2, 0)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).